

جامعة القاهرة

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

الْعَقْدُ عِبْرَتَيْنِ الْاِتِّصَالُ الْحَدِيثُ

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث :

سمير حامد عبد العزيز الجمال

المدرس المساعد في قسم القانون المدني
في كلية الحقوق - جامعة بنها

إشراف الأستاذ الدكتور /

محمد شكري سرور

أستاذ القانون المدني
ووكيل كلية الحقوق السابق - جامعة القاهرة

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور / محمد شكري سرور

أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق السابق – جامعة القاهرة
(مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور / محمد السعيد رشدي

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق – جامعة بنها
(عضواً)

الأستاذ الدكتور / حسن عبد الباسط جميعي

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني في كلية الحقوق – جامعة القاهرة
(عضواً)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾

صَلَّى
الْعَظِيمِ

سورة المائدة ، الآية رقم (١)

إهداء

أُهدي - عَلَى استحياء - هذا البحثَ المتواضعَ إِلَى :
والدي الَّذِي عَنِّي رَحْلٌ .. قَبْلَ أَنْ يَرَى عَلَى غَرْسِهِ الثَّمَرَ . وَأَرْفَعُ أَكْفًا
الضَّرَاعَةَ إِلَى اللَّهِ (ﷻ) أَنْ يَتَغَمَّدَهُ بِرَحْمَتِهِ ، وَيُدْخِلَهُ فِيسِيحِ جَنَّاتِهِ .
وإِلَى وَالِدَتِي الَّتِي رَوَتْ بِصَبْرِهَا جِلْدِي .. وَكَانَتْ بِرِعَايَتِهَا سَنَدِي .
وإِلَى زَوْجَتِي الَّتِي كَانَتْ شَمْعَةً أَنَارَتْ لِي الطَّرِيقَ .. وَرَافَقَتْنِي بِدُعَائِهَا
فَكَانَتْ نِعْمَ الرَّفِيقُ .

وإِلَى أَبْنَيْي وَفَلَذَتِي كِبْدِي : أَحْمَدَ ، وَحَامِدٍ .

وإِلَى أَسَاتِذَتِي الْأَفْاضِلِ ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ أَضَاءَ لِي شَمْعَةً فِي طَرِيقِ الْعِلْمِ ،
أَوْ ذَلَّلَ لِي عَقَبَةَ فِي طَرِيقِ النِّجَاحِ ، وَإِلَى كُلِّ بَاحِثٍ أَوْ طَالِبٍ عِلْمٍ .

شكر وتقدير

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : (... وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تَكْفُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَافَتْهُ) . رواه أحمد والنسائي وأبو داود واللفظ له .

وتأسياً بهذا الأدب الرفيع ، أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل ، نظير ما قدموه للمجتمع من غرس طيب ، أولوه بالناية ، وشملوه بالرعاية ، وما قدموه لي ولزملائي وللمكتبة القانونية من فضل علمهم المبتوث عبر البقاع والأصقاع ، ليستنير به الكثير من العقول ، ويهتدي بهديه الكثير من طلاب العلم ، راجياً الله ﻋﻠﻴﻚ أن يثيبهم جزيل فضله ، وعميم إحسانه .

وأخص بالشكر والعرفان والتقدير :

أستاذنا الدكتور / محمد شكري سرور - أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق السابق جامعة القاهرة - على تفضل سيادته بقبول الإشراف على الرسالة ، وكذا رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، والتي لم تكن لتبلغ ما بلغت - مما أرجوه لها من سداد وتوفيق - من حيث الشكل والمضمون ، إلا بفضل توجيهاته الرشيدة ، وملحوظاته الثاقبة ؛ فكان لفضله أعظم الأثر في نفسي ؛ إذ أكرمني بحسن لقائه ، وأسبغ عليّ من فيض علمه ، ودماثة خلقه ، وحسن تواضعه ، وأفسح لي من وقته ، ولم يتأخر عن بذل ما في وسعه من جهد ، وأمدني بالقليل والكثير ، وإن كان قليله لا يقال له قليل ، وصبر عليّ صبر الأب الرحيم على ولده ، ومهما قلت وأطنبت في القول ، فلن أوفيه بعض حقه ، أو قليلاً مما يستحقه ، ففضله على طلاب العلم لا تكفيه إشارة ، ولا تحويه عبارة ؛ ولا شك في أن سطر اسمه الكبير ، وعلمه النبيل على صفحات هذا البحث قد أضفى عليه رونقاً ، ومنحه وسام شرف أفر به ما حبيت من زمن ، وزادني فخراً وشرفاً أرجو أن أكون على قدره ؛ فجزاه الله ﻋﻨﻰ وعن زملائي من طلاب العلم خير الجزاء ، وأمدّه بموفور الصحة والعافية .

كما أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري إلى الأستاذ الدكتور / محمد السعيد رشدي - أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق ، جامعة بنها - على تكريم سيادته بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، والذي لا يخفى فضله ، ولا يجحد علمه ، والذي يظهر ورعه ووقاره للقريب والبعيد ، وينال من كرمه القاصي والداني ، والذي أضفى

بحواره الهادئ سكينهً واطمئناناً ، وبدمائه خلقةً حلماً وأماناً ، وأفاضَ على مَنْ جَلَسَ بين يديه - طلباً للعلم - نوراً ونصحاً وإرشاداً ، فجزاه الله عني وعن سائر زملائي خيرَ الجزاءِ ، سائلاً الله عزَّ وجلَّ أن يُطِيلَ في عُمرِهِ ، وأن يُدِيمَ عليه سابغَ فضلهِ ، وَعَمِيمَ إحسانِهِ ، وأن يَحْفَظَهُ للعلمِ وأهلِهِ هادياً ومُرشداً ، ولأبنائه وطلابه نُحُوراً وَعَوْناً .

كما أخصُّ بالشكرِ والعرفانِ الأستاذَ الدكتور / حسن عبد الباسط جميعي - أستاذ ورئيس قسم القانون المدني في كلية الحقوق ، جامعة القاهرة - على تفضله بِقَبُولِ المشاركةِ في لجنة المناقشةِ والحكمِ على الرسالةِ ، هذا العالمُ الجليلُ الذي يعتبرُ خيرَ خلفٍ عن خيرِ سلفٍ ، وَقَدْ رأيتُهُ عالماً في فِكرِهِ ، عظيماً في تواضعِهِ ، كبيراً في ترفعِهِ ، أميناً في نصحه ، صادقاً في إرشاده ، نبيلاً في صفاته ، فجزاهُ الله خيرَ الجزاءِ ، وَمَنَحَهُ من فيضِ علمِهِ وكرمه .

وأخيراً ، فلا أحسبُ أنني قد وفَّيتُ بهذا لأحدٍ جميلاً ، أو أدَّيتُ لأحدٍ بعضَ فضلهِ عليّ ، وإنما من سننِ الحياةِ ، وفطرةِ الخلقِ ، أن يَرْتَكِنَ الضعيفُ على القويِّ ، وعندما نظرتُ إلى نفسي وجَدْتُني أضعفَ الضعفاءِ ، فَلَجأتُ إلى اللهِ القويِّ لاندأَ بجنابِهِ ، ساعياً إلى رحابِهِ ، ففَوَّضْتُ الأمرَ كُلَّهُ إِلَيْهِ ، وتركتُ عبءَ ردِّ فضلٍ مَنْ يستحقُّ الفضلَ إِلَيْهِ ، وسألتُهُ أن يردَّ عني الجميلَ ، وأن يُعْطِيَ مَنْ أسداهُ إليَّ بالقَدَرِ الجزيلِ ، وأن يُثِيبَ كُلَّ مَنْ أرشدني ونصحتني وأعانني في إنجازِ هذا البحثِ ، وإتمامِ هذه الرسالةِ بعظيمِ الثوابِ ، فَجَزَى اللهُ الجميعَ عني خيرَ الجزاءِ .

مقدمة

أهمية موضوع الدراسة :

يشهد العالم حالياً تطورات متلاحقة في مجال نظم المعلومات ، والتي واكبها تطورات أخرى في مجال نظم الاتصالات ؛ وقد نجم عن الاقتران بين المجالين ظهور تقنيات اتصال مذهلة ، تحول معها العالم إلى قرية كونية صغيرة ، تحلق في فضاء إلكتروني ، تتقلص فيه المسافات ، وتتلاشى فيه الحدود الجغرافية التقليدية ، ولم يعد البشر أسرى لمكانهم فوق كوكب الأرض ؛ وهو الأمر الذي كان له بالغ الأثر على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والقانونية ، وأدى إلى بزوغ شمس وليدة جديدة ألا وهي : التجارة الإلكترونية ؛ حيث تحولت أسواق العالم إلى أسواق واسعة النطاق تلتقي فيها الأطراف المتعاقدة عن بعد ، عبر تقنيات الاتصال الحديثة ، فيتبادلون المعلومات والبيانات بسهولة كبيرة وسرعة فائقة . وهو الأمر الذي يتطلب أن نسترجع الماضي ، ونواكب الحاضر ، ونستشرف المستقبل ، لكي نراه واقعاً نحياه فيبهرنا .

وقد أصبح في ذمة التاريخ ذلك العصر الذي كانت فيه التجارة تستغرق رحلة الشتاء والصيف ، وغدت المعاملات التجارية - على الرغم من ضخامتها في عالم اليوم - تتم في دقائق معدودات عبر بوابة التجارة الإلكترونية في عصر المعلوماتية ، ولا يتطلب ذلك سوى مجرد الضغط على أيقونة الحاسوب لإبرامها . وإذا كان الأجداد قد تفوقوا في التجارة ، وتعاضمت عائداتهم من قوافل تجارتهم ، إلا أن أحفادهم اليوم قد تراجعوا كثيراً ، وعجزوا عن مواكبة ركب هذه التطورات المذهلة في عالم التجارة الإلكترونية^(١) .

وإذا كان الأجداد - أيضاً - قد شيدوا العالم الصناعي ، وقادوا أول السيارات ، وشاهدوا أول الطائرات ، وواكبوا ظهور أجهزة الراديو ، وجلسوا مشدوهين أمام أجهزة التلفاز ، بل لعلهم عاصروا رحلات الفضاء . فإن الأحفاد اليوم سيجوبون - دون أن يبرحوا أماكنهم - المراكز التجارية الإلكترونية ، ويشترون ما يرغبونه من سلع وخدمات بنقود إلكترونية ،

(١) انظر : أستاذنا الدكتور/ محمد شكري سرور ، التجارة الإلكترونية ومقتضيات حماية المستهلك ، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية ، الإمارات العربية المتحدة ، أكاديمية شرطة دبي ، مركز البحوث والدراسات القانونية ، المنعقد في ٢٦ - ٢٨ إبريل ٢٠٠٣ ، الجزء الثاني ، ص ١٠١ .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
١٣	فصل تمهيدي : التطور التاريخي لنظام التعاقد
١٦	المبحث الأول : نظام التعاقد في العصور القديمة
١٧	المطلب الأول : نظام التعاقد في مصر خلال العصر الفرعوني
١٨	المطلب الثاني : نظام التعاقد في بابل (بلاد ما بين النهرين)
٢٠	المطلب الثالث : نظام التعاقد في القانون الروماني
٢٣	المبحث الثاني : نظام التعاقد في الشرائع السماوية
٢٤	المطلب الأول : نظام التعاقد في شريعة اليهود
٢٥	المطلب الثاني : نظام التعاقد في القانون الكنسي
٢٨	المطلب الثالث : نظام التعاقد في الشريعة الإسلامية
٣١	المبحث الثالث : نظام التعاقد في العصر الحديث
٣٢	المطلب الأول : تطور تقنيات الاتصال
٣٣	أولاً : التلغراف
٣٣	ثانياً : الهاتف
٣٧	ثالثاً : الفاكس
٣٨	رابعاً : البث الإذاعي
٣٩	خامساً : البث التلفزيوني
٤١	سادساً : التلكس والتليتكس
٤٣	سابعاً : المينى تل
٤٤	المطلب الثاني : تطور الحاسوب
٤٤	أولاً : ماهية الحاسوب
٤٦	ثانياً : مكونات الحاسوب

الصفحة	الموضوع
٤٨	المطلب الثالث : تطور الإنترنت
٤٨	أولاً : تعريف الإنترنت
٤٨	ثانياً : نشأة الإنترنت
٥٠	ثالثاً : الخدمات التي تقدم عبر الإنترنت
٥٤	الباب الأول : النظام القانوني للعقد الإلكتروني
٥٦	الفصل الأول : ماهية العقد الإلكتروني
٥٦	المبحث الأول : تعريف العقد
٥٧	المطلب الأول : مفهوم العقد بصفة عامة
٦٠	المطلب الثاني : مفهوم التجارة الإلكترونية
٦٤	المطلب الثالث : مفهوم العقد الإلكتروني
٦٨	المبحث الثاني : خصائص العقد الإلكتروني
٦٩	المطلب الأول : العقد الإلكتروني : عقد عن بعد
٧١	المطلب الثاني : العقد الإلكتروني : عقد تجاري تقليدي
٧٤	المطلب الثالث : العقد الإلكتروني : عقد عابر للحدود
٧٨	المبحث الثالث : أنواع العقود الإلكترونية
٧٩	المطلب الأول : عقود الدخول الفني إلى الشبكة
٧٩	أولاً : عقد الدخول إلى الشبكة
٨٠	ثانياً : عقد الإيواء
٨١	ثالثاً : عقد المتجر الافتراضي
٨٣	المطلب الثاني : عقود التجارة على الخط
٨٣	أولاً : عقد البيع على الخط
٨٤	ثانياً : العقود بصدد الأموال المعلوماتية
٨٦	ثالثاً : عقد الخط الساخن
٨٧	المطلب الثالث : عقود الإعلانات التجارية
٨٨	أولاً : - عقد الإشارة

الصفحة	الموضوع
٩٠	ثانياً : عقد المدخل
٩١	ثالثاً : عقد الإعلان
٩٤	الفصل الثاني : تكوين العقد الإلكتروني
٩٥	المبحث الأول : التفاوض الإلكتروني
٩٥	المطلب الأول : ماهية التفاوض
٩٧	المطلب الثاني : أهمية التفاوض الإلكتروني
٩٨	المطلب الثالث : مراحل التفاوض الإلكتروني
٩٨	أولاً : دراسة الجدوى
٩٨	ثانياً : قائمة الشروط
٩٩	ثالثاً : اختيار مقدم الخدمة
١٠٠	المبحث الثاني : تلاقى الإرادتين عبر تقنيات الاتصال الحديثة
١٠٠	المطلب الأول : الإيجاب
١٠١	الفرع الأول : ماهية الإيجاب
١٠١	أولاً : مفهوم الإيجاب بصفة عامة
١٠٣	ثانياً : مفهوم الإيجاب الإلكتروني
١٠٥	ثالثاً : الحد الفاصل بين الإيجاب والإعلان
١٠٧	الفرع الثاني : المعلومات العامة
١٠٧	أولاً : تحديد هوية الأطراف المتعاقدة
١٠٨	ثانياً : حماية المعطيات الشخصية
١١٠	ثالثاً : تحديد المسؤولية
١١١	الفرع الثالث : الشروط التعاقدية
١١١	أولاً : شكل الإيجاب
١١٤	ثانياً : مضمون الإيجاب
١١٩	المطلب الثاني : القبول
١١٩	الفرع الأول : ماهية القبول
١٢٣	الفرع الثاني : مدى صلاحية السكوت للتعبير عن القبول الإلكتروني

الصفحة	الموضوع
١٢٦	الفرع الثالث : طرق القبول الإلكتروني
١٢٨	المبحث الثالث : مجلس العقد الإلكتروني
١٣١	المطلب الأول : مجلس العقد في التعاقد عبر الهاتف وما يمثله
١٣١	الرأي الأول : التعاقد عبر الهاتف يعد تعاقداً بين حاضرين
١٣٢	الرأي الثاني : التعاقد بالهاتف وما يشبهه يعد تعاقداً بين غائبين
	الرأي الثالث : التعاقد بالهاتف يعد تعاقداً بين حاضرين من حيث
١٣٣	الزمان وتعاقداً بين غائبين من حيث المكان
١٣٤	رأينا في هذا الشأن
١٣٦	المطلب الثاني : مجلس العقد في التعاقد عبر الفاكس وما يمثله
١٣٦	أولاً : مذهب إعلان القبول
١٣٧	ثانياً : مذهب تصدير القبول
١٣٨	ثالثاً : مذهب استلام القبول
١٤١	رابعاً : مذهب العلم بالقبول
١٤٤	المطلب الثالث : مجلس العقد في التعاقد عبر الإنترنت
١٤٤	الرأي الأول : التعاقد عبر الإنترنت يعد تعاقداً بين حاضرين
١٤٤	الرأي الثاني : التعاقد عبر الإنترنت يعد تعاقداً بين غائبين
	الرأي الثالث : التعاقد عبر الإنترنت يعد تعاقداً بين حاضرين من
١٤٥	حيث الزمان ، وتعاقداً بين غائبين من حيث المكان
١٤٥	رأينا في هذا الشأن
١٤٧	الفصل الثالث : صحة العقد الإلكتروني
١٤٨	المبحث الأول : الأهلية
١٤٨	المطلب الأول : ماهية الأهلية
١٥٣	المطلب الثاني : خصوصية الأهلية في التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة
١٥٧	المطلب الثالث : الوسائل التقنية التي يمكن استخدامها للتحقق من الأهلية ...

الصفحة	الموضوع
١٥٧	أولاً : البطاقات الإلكترونية
١٥٩	ثانياً : الاستعانة بجهات التصديق الإلكتروني
١٦٠	ثالثاً : الوسائل التحذيرية
١٦١	المبحث الثاني : عيوب الإرادة
١٦٢	المطلب الأول : الغلط
١٦٣	مفهوم الغلط بصفة عامة
١٦٣	شروط الغلط
١٦٣	أهمية الغلط في إطار العقود الإلكترونية
١٦٦	المطلب الثاني : التدليس
١٦٧	مفهوم التدليس بصفة عامة
١٦٧	عناصر التدليس وشروطه
١٦٨	أهمية التدليس في إطار العقود الإلكترونية
١٧١	المطلب الثالث : الإكراه
١٧٣	مفهوم الإكراه بصفة عامة
١٧٣	شروط الإكراه
١٧٣	أهمية الإكراه في إطار العقود الإلكترونية
١٧٥	المبحث الثالث : المحل والسبب في العقد الإلكتروني
١٧٥	المطلب الأول : محل العقد الإلكتروني
١٧٦	مفهوم محل العقد
١٧٦	شروط محل العقد
١٧٧	أهمية تعيين محل العقد الإلكتروني
١٧٨	مشروعية محل العقد الإلكتروني
١٨١	المطلب الثاني : سبب العقد الإلكتروني
١٨١	مفهوم السبب
١٨٢	مشروعية السبب في العقد الإلكتروني

الصفحة	الموضوع
١٨٥	الباب الثاني : إثبات التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة
١٩٠	الفصل الأول : الكتابة
١٩١	المبحث الأول : ماهية الكتابة وأهميتها
١٩١	مفهوم الكتابة
١٩٢	أهمية الكتابة
١٩٦	المبحث الثاني : الكتابة الإلكترونية
١٩٩	المبحث الثالث : الشروط اللازم توافرها في الكتابة
١٩٩	أولاً : - أن تكون الكتابة مقروءة
٢٠٠	ثانياً : - استمرار الكتابة ودوامها
٢٠١	ثالثاً : - عدم قابلية الكتابة للتعديل
٢٠٥	الفصل الثاني : التوقيع الإلكتروني
٢٠٦	المبحث الأول : ماهية التوقيع الإلكتروني
٢٠٧	المطلب الأول : مفهوم التوقيع الإلكتروني في قانون الأمم المتحدة النموذجي
٢٠٨	المطلب الثاني : مفهوم التوقيع الإلكتروني في التوجيه الأوروبي
٢١٢	المطلب الثالث : مفهوم التوقيع الإلكتروني في التشريعات العربية
٢١٧	المبحث الثاني : صور التوقيع الإلكتروني
٢١٧	المطلب الأول : التوقيع الرقمي
٢٢٤	المطلب الثاني : التوقيع البيومتري
٢٢٦	المطلب الثالث : التوقيع بالقلم الإلكتروني
٢٢٨	المبحث الثالث : الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني
٢٢٨	المطلب الأول : تحديد هوية الموقع
٢٣٢	المطلب الثاني : التعبير عن إرادة صاحب التوقيع
٢٣٤	المطلب الثالث : اتصال التوقيع بالمحرر

الصفحة	الموضوع
٢٣٧	الفصل الثالث : المحرر الإلكتروني
٢٣٩	المبحث الأول : ماهية المحرر الإلكتروني
٢٤٧	المبحث الثاني : أنواع المحررات
٢٥٢	المبحث الثالث : الشكلية والمحررات الإلكترونية
٢٥٦	المبحث الرابع : حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات
٢٥٧	المطلب الأول : حجية مخرجات الهاتف وما يماثله في الإثبات
٢٦١	المطلب الثاني : حجية رسائل الفاكس وما يماثله في الإثبات
٢٦١	الرأي الأول : النزول بحجية رسالة الفاكس إلى أدنى المستويات
٢٦٢	الرأي الثاني : التمييز بين حجية رسائل الفاكس ورسائل التلكس
٢٦٤	الرأي الثالث : رسائل الفاكس والتلكس تتمتعان بحجية قانونية كاملة في الإثبات
٢٦٩	المطلب الثالث : حجية مخرجات الحاسوب في الإثبات
٢٦٩	الرأي الأول : أن الطبيعة غير المادية لهذه البيانات تفقدها أحد متطلبات المحررات
٢٧٠	الرأي الثاني : التفرقة بين الأنواع المختلفة لمخرجات الحاسوب
٢٧٢	الرأي الثالث : تمتع مخرجات الحاسوب أياً كان نوعها بحجية كاملة في الإثبات ..
٢٧٦	الباب الثالث : المسؤولية في إطار التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة ..
٢٨٣	الفصل الأول : مسؤولية مستخدم الإنترنت
٢٨٤	المبحث الأول : ماهية مستخدم الإنترنت
٢٨٨	المبحث الثاني : المسؤولية العقدية لمستخدم الإنترنت
٢٩٣	المبحث الثالث : المسؤولية التقصيرية لمستخدم الإنترنت
٢٩٧	الفصل الثاني : مسؤولية وسطاء الإنترنت
٢٩٨	المبحث الأول : مسؤولية مورد منافذ الدخول إلى الإنترنت
٢٩٨	أولاً : عدم مسؤولية مورد منافذ الدخول عن مضمون المعلومات أو الخدمات التي تتم عبر وسائله الفنية

الصفحة	الموضوع
٣٠٠	ثانياً : المسؤولية العقدية لمورد منافذ الدخول إلى الإنترنت
٣٠٢	ثالثاً : المسؤولية التقصيرية لمورد منافذ الدخول إلى الإنترنت
٣٠٥	المبحث الثاني : مسؤولية متعهد الإيواء
٣١٣	المبحث الثالث : مسؤولية مورد المعلومات
٣٢٠	الفصل الثالث : مسؤولية مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني
٣٢١	المبحث الأول : ماهية مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني وتنظيم عملهم
٣٣٧	المبحث الثاني : التزامات مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني
٣٤٦	المبحث الثالث : حالات مسؤولية مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني
٣٥٨	الخاتمة
٣٧٢	ملخص الرسالة باللغة الفرنسية
٣٨٢	قائمة المختصرات
٣٨٤	قائمة المراجع
٤١٨	الفهرست

مستخلص الرسالة

نقسم موضوع الدراسة إلى ثلاثة أبواب يسبقها فصل تمهيدي ؛ ونتناول في الفصل التمهيدي : التطور التاريخي لنظام التعاقد ، وكذا تطور تقنيات الاتصال واستخدامها في التعاقد عن بعد . ونتناول في الباب الأول : النظام القانوني للعقد الإلكتروني ، ونعرض فيه : لماهية العقد الإلكتروني ، وتكوينه ، وصحته . ونخصص الباب الثاني : لإثبات التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة ؛ ونتناول فيه الكتابة الإلكترونية ؛ والتوقيع الإلكتروني ؛ وكذا المحرر الإلكتروني من حيث : ماهيته ، وأنواعه ، وحجته في الإثبات . ونعرض في الباب الثالث : المسؤولية في إطار التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة ، ونتناول فيه مسؤولية مستخدم الإنترنت ، ومسؤولية وسطاء الإنترنت : حيث نوضح مسؤولية مورد منافذ الدخول إلى الإنترنت ؛ ومسؤولية متعهد الإيواء ؛ ومسؤولية مورد المعلومات ؛ كما نتناول مسؤولية مقدم خدمات التصديق الإلكتروني من حيث : ماهيته ، والتزاماته ، وحالات مسؤوليته .